الأمم المتحدة

A/68/311

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

ما فتئت الجهود الدولية الرامية إلى ضمان التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي تتصدى لتحديات سوء التغذية والفقر وعدم المساواة بين الجنسين، وتتكيف في الوقت ذاته مع التحديات التي تفرضها الأسواق المتغيرة، والضغوط البيئية وتغير المناخ. وينشأ داخل المجتمع الدولي توافق للآراء حول ضرورة اتخاذ إجراءات ذات أبعاد متعددة من أجل ضمان الأمن الغذائي. وتشمل تلك الأبعاد إنتاج الغذاء، وتجارته، وفرص الحصول عليه، واستهلاكه واستخدامه. والعمل فيما يتعلق بهذه الأبعاد بطريقة شاملة أمر أساسي لكفالة معالجة الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والتغذية ومختلف أجزاء خطة التنمية المستدامة. وتشير هذه الأبعاد المتعددة والروابط إلى ضرورة تعزيز مفهوم كلي للنظم الغذائية والاعتراف بالتحديات التي تواجهها النظم الغذائية في البيئة العالمية الراهنة.

* A/68/150.

170913 130913 13-42590 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٨/٦٧ عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، في جملة أمور، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن المسائل التي سُلِّط عليها الضوء في ذلك القرار، ومنها تنفيذ سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الممارسات الزراعية المستدامة، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي والتغذية. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ – والأمن الغذائي والتغذية من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة. ويترتب عن عدم كفاية الأمن الغذائي والتغذية عبء كبير على الاقتصادات وعواقب وخيمة على سبل كسب العيش والقدرات الاقتصادية للفئات الضعيفة من السكان. ولا يمكن تحقيق عالم يتمتع فيه الجميع بالتحرر من الفاقة ويُعمِلون فيه بشكل تدريجي حقهم في الغذاء والتغذية الكافيين إلا بإحداث تغييرات بعيدة المدى، تدعمها سياسات وبرامج تعزز التنمية المستدامة في جميع أبعادها. وزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات التغذوية لأعداد السكان المتزايدة في العالم على نحو مستدام هي محور هذا التحول وصلب الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

٣ – وفي عام ١٩٩٢، اعتمدت الدول الأعضاء جدول أعمال القرن ٢١[(١)] وأعلنت أن الأمر يتطلب ''إجراء تعديلات رئيسية في سياسات الزراعة والبيئة والاقتصاد الكلي، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الزراعة والتنمية الريفية المستدامة''. وبعد مضي عشرين عاما على ذلك، رغم إحراز تقدم هام في رفع مستوى الوعي وتنفيذ سياسات الزراعة المستدامة، ما زال الجوع وسوء التغذية مستمرين. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، أعاد زعماء العالم تأكيد ضرورة ''تشجيع الزراعة التي تتوافر فيها مقومات الاستدامة بقدر أكبر... والتي تسهم في زيادة الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والتي يمكن المداومة عليها من الناحية الاقتصادية وتعزيزها ودعمها مع صون الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية''[(٢)].

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، الفقرة ١١١.

٤ - ويتناول هذا التقرير التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها حتى الآن تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، ويقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الزراعة المستدامة تمشيا مع ما تنص عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والاتفاقات الدولية التي توجه تنفيذ السياسات المتعلقة بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية. ويُستمَدُّ محتوى هذا التقرير من الرسائل الرئيسية لفريق التنسيق التابع للفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التي أنشأها الأمين العام، وتقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من المصادر.

ثانيا - التحديات الراهنة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم

٥ - يقدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢[٣] تقديرات جديدة عن نقص التغذية بالاستناد إلى منهجية مُنقَّحة ومُحسَّنة. وتُبيِّن التقديرات الجديدة أن التقدم المحرز في تخفيض مستويات الجوع خلال السنوات العشرين الماضية كان أفضل مما كان يُعتقد في السابق، وأنه نظرا للجهود المتجددة، قد يصبح ممكنا تحقيق الغاية المدرجة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. بيد أنه في ظل وجود ٨٦٨ مليون شخص ما زالوا يعانون من النقص المزمن في التغذية، لا يزال العدد مرتفعا بشكل غير مقبول، ويظل استئصال شأفة الجوع أحد التحديات العالمية الكبرى. وعلاوة على ذلك، لا يمثل هذا العدد سوى جزء من عبء سوء التغذية الذي يثقل كاهل العالم. ويعاني حوالي ٢٦ في المائة من أطفال العالم من تأخر النمو وبليونان من الناس من حالة أو أكثر من حالات النقص في المغذيات الدقيقة[٤].

٦ - وأبرزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن بإمكان القيادة السياسية القوية والسياسات الملائمة أن تخفض بشكل كبير مستويات الجوع وسوء التغذية، فأعلنت في الآونة الأخيرة أن ٣٨ بلدا قد خفَّضت بالفعل، بمقدار النصف، إما عدد أو نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع قبل حلول الأجل النهائي للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢، النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١٢).

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٣، نظم غذائية لتغذية أفضل (روما، ٢٠١٣).

ويشمل الكثير من الأنشطة التعاون فيما بين البلدان النامية. وأُحرز تقدم هام منذ عام ١٩٩٠ في خفض نسب نقص التغذية، ووقف النمو لدى الأطفال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، ووفيات الأطفال[٥]. ومع ذلك، كان التقدم المحرز متفاوتا وتعرض لتراجعات نشأت عن الزيادات في أسعار الغذاء، ونشوب النزاعات وغيرها من الصدمات، ولا سيما في عام ٢٠٠٧[٦].

ألف – الحالة الاقتصادية

٧ – تشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، في موقعهما الشبكي الخاص بالتوقعات الزراعية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ (www.agr-outlook.org) (Agricultural Outlook 2012-2022)، إلى أن الزراعة قد تحولت إلى قطاع يخضع لقوى السوق أكثر فأكثر، على عكس ما كان عليه في الماضي عندما كانت قطاعا تتحكم فيه السياسات العامة. ويتيح هذا التحول للبلدان النامية فرصا استثمارية هامة وفوائد اقتصادية، على اعتبار زيادة طلبها على الغذاء، وما تتوافر عليه من إمكانات لزيادة حجم إنتاجها ومن ميزاتٍ نسبيةٍ في العديد من الأسواق العالمية. بيد أن نقص الإنتاج وتقلّب الأسعار واختلال التجارة أمور ما زالت تشكل تهديدات للأمن الغذائي العالمي. ويحذر التقرير من أن المخزونات الغذائية لدى البلدان المُنتِجة والمستهلِكة الرئيسية، إن بقيت على انخفاضها، ستؤدي إلى تفاقم تقلب الأسعار. ويمكن أن يتسبب وقوع جفافٍ واسع النطاق، على نحو ما حدث في عام ٢٠١٢، بالاقتران بانخفاض المخزونات الغذائية، في رفع الأسعار العالمية بنسبة تتراوح بين ١٥ في المائة و ٤٠ في المائة.

٨ – وما زال مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة متقلبا بعض الشيء، حيث بلغ متوسطه ٢١١,٣ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أي ما يعادل حوالي ١١ نقطة أعلى مما سُجل في العام الماضي، لكنه أقل من معدل الذروة الذي سُجل في شباط/فبراير ٢٠١١، وهو ٢٣٨ نقطة[٧]. ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي من الحبوب بما يناهز ٧ في المائة في

(٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢.

(٦) فريق الدعم التقني التابع للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ''*Issues Brief on Food Security and Nutrition*''(موجز للمسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية)، أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧) مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة مقياس للتغير الشهري في الأسعار الدولية لمجموعة من السلع الغذائية الأساسية. ويتكون من متوسط خمسة مؤشرات لأسعار مجموعات من السلع الأساسية

عام ٢٠١٣، مما سيساعد في تجديد المخزونات العالمية ورفع مستوى توقعات استقرار الأسواق في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وانخفضت الأسعار الدولية للقمح انخفاضا طفيفا مع بداية مواسم الحصاد في عام ٢٠١٣ في نصف الكرة الأرضية الشمالي، لكن أسعار الذرة ارتفعت، وساعد على ذلك تواصل تقلص العرض على الصعيد العالمي. أما الاتجاهات المتعلقة بصادرات الأرز فقد كانت متباينة[٨].

٩ - ويلاحظ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في تقريره عن السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠١٢ أن عددا من القوى المُحفِّزة تمارس الضغط على إنتاج الغذاء واستهلاكه وأسواقه. فارتفاع مستويات الدخل وتسارع وتيرة التوسع الحضري في الكثير من البلدان النامية يؤديان إلى تغير تركيبة الطلب على المواد الغذائية ويزداد تأثير أسواق الطاقة على الأمن الغذائي نتيجة لتوسع أسواق الوقود الأحيائي وزيادة حصة الطاقة من التكاليف الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحفِّز الدعوة المتكررة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيَّين تحقيق تقدم في الإنتاجية الزراعية التي ستؤثر بدورها على النظم الغذائية[٩].

١٠ - ويمكن استخدام النموذج الدولي لهذا المعهد في مجال تحليل السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية الزراعية وتجارة المواد الزراعية لوضع سيناريوهات للمستقبل بمراعاة مختلف السياسات وغيرها من الظروف، من قبيل السكان، والاستثمار والاحتمالات التجارية. ويستخدم الباحثون هذا النموذج ليدرسوا على وجه التحديد ما يحصل لأسعار الغذاء والأمن الغذائي في حال ما إذا حقق العالم إنتاجية زراعية أكبر، وشهد ارتفاعا أكبر في أسعار الطاقة أو انخفاضا في الطلب على اللحوم. وتبين النتائج أن الاختيارات في مجال السياسات التي تفضي إلى ارتفاع أسعار الطاقة قد يترتب عليها ارتفاع وتقلب في أسعار الغذاء أكثر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة. غير أن زيادة الإنتاجية الزراعية، برفع حجم الاستثمار العام والخاص سيؤدي إلى خفض أسعار الغذاء، وزيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتؤثر التغيرات الطارئة على الأنماط الغذائية ونمو الإنتاجية والسياسات التي تنهجها البلدان الصاعدة، ولا سيما البرازيل والصين والهند، تأثيرا كبيرا بشكل خاص على نتائج الأمن

(تمثل ٥٥ من عروض الأسعار)، يُرجَّح بحساب متوسط حصص التصدير لكل من تلك المجموعات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

(٨) نظام منظمة الأغذية والزراعة العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، ''*Crop Prospects and Food Situation*''، العدد ٢، تموز/يوليه ٢٠١٣.

(٩) متاح على العنوان الشبكي: http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/gfpr2012.pdf.

الغذائي في المستقبل، على اعتبار ما تضطلع به هذه البلدان من أدوار هامة بوصفها بلدانا منتِجة ومستهلِكة[١٠].

باء – الضغوط البيئية

١١ – إن أثر الزراعة على البيئة موثَّق بشكل جيد. فقد بلغت انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي والإفراط في استخدام النيتروجين والفوسفور وتحمض المحيطات مستويات تنذر بالخطر. وأكثر من ٦٠ في المائة من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية في العالم تتدهور أو تستخدم على نحو غير مستدام، ويعود ذلك جزئيا إلى الممارسات الزراعية السائدة، في حين أن التنوع الوراثي للمحاصيل والسلالات والأشجار والموارد المائية التي تعتمد عليها الزراعة تتعرض لخطر متزايد. واليوم ثلاثة محاصيل فقط، هي القمح والذرة والأرز، توفر أكثر من نصف احتياجات البشر من السعرات الحرارية.

١٢ – ومنذ قرابة عام ١٩٥٠، يفرض تسارع التصنيع والتنمية البشرية ضغطا متزايدا باطراد على النظم الفيزيائية الحيوية الأرضية. فنضوب الموارد الطبيعية المحدودة، إلى جانب انخفاض قدرة النظم الإيكولوجية على استيعاب النفايات الناتجة عن النشاط البشري، يدفع العلماء وواضعي السياسات إلى وضع ”حدود تحمل الكوكب“ التي يمكن للبشرية أن تعيش في إطارها دون التسبب في أضرار بيئية لا يمكن تداركها[١١]. وقد تم تجاوز حدود تحمل الكوكب في مجالات تغير المناخ ودورات النيتروجين والفوسفور وفقدان التنوع البيولوجي؛ وبصفة خاصة، تتنبأ التوقعات المناخية القائمة على البيانات المتاحة بأن متوسط حرارة سطح الأرض سيزيد عالميا بأكثر من درجتين مئويتين ستصبح هي المقياس بحلول عام ٢٠٦٠[١٢].

١٣ – ويتأثر القطاع الزراعي أكثر من أي قطاع آخر بالآثار القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها المترتبة على تغير المناخ[١٣]. وسيؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة إلى الإسراع بنمو

---

(١٠) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، *2012 Global Food Policy Report (Washington D.C., 2012)* (تقرير عن السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠١٢). متاح على العنوان الشبكي: http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/gfpr2012.pdf.

(١١) Johan Rockstrom and others, “A safe operating space for humanity”, *Nature*, vol. 461 (September 2009).

(١٢) David Griggs and others, “Sustainable development goals for people and planet”, *Nature*, vol. 495 (March 2013).

(١٣) فريق الدعم التقني التابع للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ”Issues brief on sustainable agriculture“.

النباتات وتطورها. ولمعظم أنواع المواشي مناطق أمان تتراوح درجات الحرارة فيها بين ١٠ و ٣٠ درجة مئوية، وبارتفاع درجات الحرارة عن هذا المستوى تخفض الحيوانات استهلاكها من الغذاء بنسبة تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة لكل درجة حرارة إضافية. وإضافة إلى خفض الإنتاج الحيواني، يؤثر ارتفاع درجات الحرارة سلبا في الخصوبة. وزراعة الأراضي الجافة في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، حيث يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم وأكثر من ٦٥٠ مليون من أفقر الناس وأكثرهم تأثرا بانعدام الأمن الغذائي، معرضة بصفة خاصة لمخاطر تغير المناخ وتقلبه ولا سيما الجفاف. وفي بعض مناطق العالم، يتمركز إنتاج زراعي مهم في المناطق الساحلية المنبسطة وحيث ترتفع الكثافة السكانية حاليا. وفي هذه المناطق، وبصفة خاصة الدول الجزرية الصغيرة، من التهديدات الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ تسرب المياه المالحة وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الفيضانات[١٤].

١٤ - وهذه الآثار، مقرونة بتناقص المياه العذبة وتزايد تدهور الأراضي وإزالة الغابات، إضافة إلى اتباع سياسات غير ملائمة للتصدي لهذه القضايا، تقوض سبل عيش عدد متزايد من السكان، لا سيما سكان المناطق الريفية والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ويؤثر تدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد التنوع البيولوجي وآثار تغير المناخ تأثيرا غير تناسبي على أضعف الفئات السكانية، إذ من الأرجح أنها تعتمد على زراعة الكفاف وتفتقر في كثير من الأحيان إلى تغطية الحماية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي لتخفيف وطأة الجفاف والفيضانات وغير ذلك من الصدمات.

جيم - السياق الاجتماعي الاقتصادي

١٥ - إن المسائل الديمغرافية والاجتماعية، بما يشمل عدم إيلاء اهتمام كافٍ إلى نقاط الضعف الخاصة التي تعاني منها المرأة والطفل فيما يتعلّق بالتغذية، والنمو السكاني، والتوسع الحضري والهجرة من الريف إلى الحضر، وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان، وعدم كفاية نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي أو عدم فعاليتها، والتمييز ضد الفئات الضعيفة، مثل الشعوب الأصلية، غالبا ما تحول دون إحراز تقدم في التغلب على الجوع وسوء التغذية. وتمخضت الجهود المبذولة مؤخرا عن تخفيض النسبة المئوية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ويعانون من تأخر النمو (قصر القامة بالنسبة للسن) أو نقص الوزن (انخفاض الوزن بالنسبة للسن) أو الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول). غير أن هناك تفاوتا كبيرا بين المناطق، ففي أفريقيا جنوب الصحراء

(١٤) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، *Food Security and Climate Change* (Rome, FAO, 2012).

الكبرى، يعاني ٣٦ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات من تأخر النمو ويبلغ الرقم المقابل في آسيا ٢٧ في المائة[١٥].

١٦ - وإضافة إلى ذلك، لا تدعم هياكل الحوكمة دائما الجهود الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي، مثلا في حال وجود نزاع، وانعدام الإرادة السياسية، وعدم اتساق السياسات والبرامج، وعدم توافر الخدمات في المناطق الريفية. وارتفاع معدلات البطالة وعدم التساوي في توزيع الموارد الإنتاجية، وانعدام أمن حيازة الأراضي، لا سيما للمزارعات، وعدم كفاية الاستثمار الوطني في القطاع الزراعي، وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق، كلها مشاكل تؤثر سلبا في قدرة البلدان على ضمان الأمن الغذائي لسكانها[١٦]. وفي كثير من الأحيان، تثقل هذه المشاكل المؤسسية والمتعلقة بالسياسات بشكل غير متناسب كاهل صغار الملاك والمزارع الأسرية. ويؤثر عدم كفاية التأهب للكوارث والاستجابة لها أيضا على جميع جوانب الأمن الغذائي. ويتعرض بصورة غير متناسبة للأخطار الطبيعية من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعيش العديد منهم في المناطق المهمشة، وهم الأقل قدرة على التكيف مع آثارها[١٧].

١٧ - ووفقا لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في عام ٢٠١٣، أُدخلت مؤخرا تعديلات على السياسات المحلية في عدة بلدان، فأُعلن تخفيض أسعار الدعم للأرز في تايلند؛ وفي مصر، اشترت الحكومة القمح المحلي؛ وجرت الموافقة على الإفراج عن مخزونات الحبوب في الهند وفي الاتحاد الروسي. وفي فييت نام، منحت قروض معفاة من الفائدة من أجل دعم تكوين مخزونات الأرز الخاصة، في حين أُحرز تقدم في تنفيذ آلية التدخل المتعلقة بفول الصويا في إندونيسيا بوضع برنامج لتحقيق استقرار الأسعار.

١٨ - وفي ما يتعلق بتدابير التصدير، أجلت الهند قرارا يقضي بإجازة صادرات إضافية من القمح، وخُفض السعر الأدنى لصادرات الأرز المكسر بنسبة ٣٥ في المائة في فييت نام. وتجاوبا مع تدابير الاستيراد المتخذة عقب الكشف عن قمح محوَّر وراثيا في ولاية أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية، أتاحت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة للشركاء التجاريين

---

(١٥) تقديرات مشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ''Levels and trends in child malnutrition'' (New York, Geneva and Washington, D.C., 2011). متاحة على العنوان الشبكي: www.who.int/nutgrowthdb/estimates/en/index.html.

(١٦) انظر لجنة الأمن الغذائي العالمي، ''Global strategic framework for food security and nutrition''، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(١٧) فريق الدعم التقني التابع للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، '' Issues brief on sustainable agriculture''.

أسلوبا قائما على اختبار الحمض النووي الريبي للكشف عن النوع المعين المحور وراثيا. وسيستأنف الاتحاد الأوروبي فرض رسوم الاستيراد على القمح المتوسط الجودة وغير ذلك من الحبوب اعتبارا من ١ تموز/يوليه[١٨].

١٩ - وارتفع الإنتاج العالمي من الوقود الأحيائي بمقدار خمسة أضعاف خلال العقد الماضي، من أقل من ٢٠ بليون لتر سنويا في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ١٠٠ بليون لتر سنويا في عام ٢٠١١. وعندما تستخدم المحاصيل لإنتاج الوقود، قد ينخفض توافر المحاصيل المخصصة للغذاء والعلف، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قدرة النظام على تلبية طلب الفقراء على الغذاء. ورغم أن ذلك يمكن أن يشجع المزارعين على زيادة الإنتاج، فإن حدوثه يتوقف على المجموعة المختلفة من الحوافز والمخاطر والتكاليف التي يواجهها المزارعون. ويوجد في كثير من الأحيان أثر ناجم عن استخدام المحاصيل كبدائل على صعيدي الاستهلاك والإنتاج، وذلك هو أحد أسباب انتشار الزيادات في الأسعار لتشمل المحاصيل الأخرى[١٩].

ثالثا - الجهود المبذولة والتقدم المحرز في تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات

٢٠ - اضطُلع بأعمال كثيرة على الصعيد الدولي للتغلب على تحديات الجوع وسوء التغذية بزيادة التعاون والتنسيق.

ألف - تحدي القضاء على الجوع

٢١ - تعتبر مبادرة تحدي القضاء على الجوع، التي استهلها الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عن رؤية لمستقبل خال من الجوع، يحصل فيه جميع الأشخاص على الغذاء الكافي في جميع الأوقات؛ ولا يعاني أي طفل من سوء التغذية المزمن (تأخر النمو)؛ وتكون فيه جميع نظم إنتاج وتجهيز الأغذية مستدامة؛ وتتضاعف القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين ودخلهم؛ ويتم القضاء على هدر الغذاء أو خسائره عن طريق الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

---

(١٨) Agricultural Market Information System, *Market Monitor No. 10*, July 2013. Available from www.amis-outlook.org/fileadmin/user_upload/amis/docs/Market_monitor/AMIS_Market_Monitor_current.pdf.

(١٩) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، الوقود الحيوي والأمن الغذائي (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣).

٢٢ - وبعد سنة، بدأ شكل البرامج التي وضعت وفقا لمبادرة التحدي يتبلور في ١٦ بلدا من أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وآسيا. فقد أعلنت أنتيغوا وبربودا وباكستان والمكسيك مؤخرا عن خطط لبدء تنفيذ برامج للقضاء على الجوع بمساعدة من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، وأعلن سياسيون في لندن ومكسيكو عزمهم على جعل المدينتين ”خاليتين من الجوع“.

٢٣ - وقامت المنظمات المتعددة الأطراف الـ ٢٣ التي تتكون منها الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم باعتماد مبادرة التحدي جماعيا. وتقدم هذه الوكالات الدعم لعدد من المبادرات والمنظمات، بما في ذلك مبادرتي القضاء على الجوع في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، ساعد نائب الأمين العام للأمم المتحدة في بدء مبادرة التحدي في بانكوك في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتوجد الآن مجموعات متعددة الأحزاب في برلمانات ١٤ بلدا من أمريكا اللاتينية وفي البرلمان الأوروبي تدعم جهود الحد من الجوع.

٢٤ - وتهدف مبادرة التحدي إلى توحيد الجهات العاملة على تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وتشجيعها على تحديد السبل التي يمكن بها أن تسهم على نحو فعال والحفز على مضاعفة الجهود الجماعية. وتعتمد على النهج الشامل في مجال الأمن الغذائي والتغذوي المتبع في منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٨، عن طريق قرارات الجمعية العامة والمبادرات التي اتخذتها لجنة الأمن الغذائي العالمي وإطار العمل الشامل الذي وضعته الفرقة الرفيعة المستوى. ويشكل التحدي مبادرة تطلعية ودعوة إلى العمل، وهي رؤية يمكن أن تُلهم المناقشات الجارية فيما بين الدول الأعضاء والجهات الأخرى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أو بشأن الأهداف المحتملة للتنمية المستدامة، دون السيطرة على مناقشاتها أو الحد من الأهداف التي يمكن للدول الأعضاء أن تختارها كأهداف جماعية.

٢٥ - وهناك عدة سبل لتحقيق أهداف التحدي. وحتى الآن، تأتي في الطليعة المبادرات المحلية والوطنية، وهي مبادرات عادة ما تُستهل من جانب الحكومات أو رؤساء البلديات أو المنظمات غير الحكومية، بدعم من العديد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمستهلكين ودوائر الأعمال التجارية والبرلمانيين. وثمة أيضا مجال واسع للأفراد الملتزمين كي يساندوا مبادرة التحدي، بدعم من الهيئات السياسية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، التي تُعيد

مواءمة جهودها حول مبادرة التحدي بغية تقديم دعم أكثر فعالية واتساقا للمبادرات التي تقودها البلدان.

باء – حركة "تحسين مستوى التغذية"

٢٦ – يشكل الأمن الغذائي والتغذية مسألتين متعددتي الأبعاد تتجاوزان مسألة المستوعب السعري. وينجم سوء التغذية، سواء كان في شكل نقص التغذية أو حالات النقص في المغذيات الدقيقة أو الوزن المفرط والبدانة، عن تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسلوكية تمنع الناس من استهلاك الأطعمة الصحية والاستفادة منها بشكل كامل[٢٠]. وتتطلب معالجة هذه المشاكل خطة شاملة تنطوي على إنتاج الأغذية وجودتها وتنوعها، والدخل وإمكانية الحصول على الأغذية، والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والمياه والنظافة الصحية والتعليم واستهلاكها وإمكانية الحصول عليها.

٢٧ – وتشجع حركة "تحسين مستوى التغذية" على زيادة الالتزام السياسي والاتساق بين البرامج للحد من الجوع ونقص التغذية على الصعيد العالمي، مع التشديد على التصدي لنقص التغذية لدى النساء، وبخاصة الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية. ويتطلب سوء التغذية خلال فترة الألف اليوم الممتدة من بداية الحمل حتى بلوغ الطفل عامه الثاني إيلاء اهتمام خاص ووضع استراتيجيات مخصصة.

٢٨ – ومنذ بدء أعمال الحركة في عام ٢٠١٠، انضم إليها ٤١ بلدا؛ وقام ٣٠ بلدا بإنشاء هيئات تجمع الناس وبتعيين ممثل حكومي؛ وأفاد ٢٠ بلدا باستكمال خطط التغذية وإدراجها في الميزانية؛ ويخفض ١٥ بلدا مستوى تأخر النمو لدى الأطفال بمعدل سنوي قدره ٢ في المائة على الأقل. ويقدم أكثر من ١٠٠ من الجهات المعنية على الصعيد العالمي الدعم لهذه البلدان، بإتاحة فرصة للوصول إلى ٨١ مليون طفل يعانون من تأخر النمو[٢١].

٢٩ – ووفقا للحركة، تكمن الأداة الأساسية لمكافحة سوء التغذية في التصدي لكل من الاحتياجات المباشرة للسكان المعرضين لسوء التغذية وللمحددات الكامنة وراء نقص التغذية، مثل الفقر، من خلال وضع برامج إنمائية واسعة النطاق تراعي التغذية. وعندما تتناول التغذيةَ برامج الزراعة، والحماية الاجتماعية، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم، والمياه، والنظافة الصحية وغيرها من البرامج، فهي تعالج الدوافع الأعم المتعلقة بسوء

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٣.

(٢١) يمكن الاطلاع على تفاصيل بشأن الحركة والبلدان المشاركة على الموقع التالي: http://scalingupnutrition.org.

التغذية، مثل الدخل، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة، ونوعية النظم الغذائية، التي تقدم فوائد كبيرة من أجل تحسين التغذية والحياة. ويمكن أيضا لهذه البرامج العامة المراعية للتغذية أن تكون وسائل لاتخاذ إجراءات مباشرة بقدر أكبر، مثل ضمان أن توفر المدارس التغذية بوصفها موضوعا من مواضيع مناهجها الدراسية.

٣٠ - ويتطلب التغلب على الآثار العديدة لسوء التغذية أن يعمل الناس معا في جميع القضايا والقطاعات على إدراج التغذية في جميع جهود التنمية. وتسلم حركة ''تحسين مستوى التغذية'' بأن أسباب سوء التغذية لا تقتصر على العوامل التي يربطها معظم الناس بشكل عام بالتغذية، بل تشمل أيضا عوامل تؤثر في السياق الأوسع نطاقا للحياة والصحة. وهي تتطلع إلى تنفيذ تدخلات محددة متعلقة بالتغذية ونُهج تراعي التغذية على حد سواء. وتشمل التدخلات المحددة المتعلقة بالتغذية تقديم الدعم للرضاعة الطبيعية الحصرية حتى يبلغ الطفل ٦ أشهر ومواصلة الرضاعة الطبيعية، بالإضافة إلى توفير الأطعمة المغذية والملائمة، حتى يبلغ الطفل سن الثانية؛ وإغناء محتوى الأغذية؛ والمغذيات الدقيقة التكميلية؛ ومعالجة سوء التغذية الشديد.

٣١ - وتشمل هذه النُهج المراعية للتغذية الروابط المتبادلة بين التغذية والمسائل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك جعل الأطعمة المغذية في متناول الجميع ودعم المزارع الصغيرة باعتبارها مصدرا للدخل والغذاء؛ وتحسين إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بهدف الحد من العدوى والمرض؛ وضمان حصول الأطفال على القدر الكافي من الطاقة من أجل الحصول على التعليم وكسب دخل كاف عند البلوغ؛ وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية لضمان استمرار السلامة الصحية للنساء والأطفال؛ وتكوين ساكنة أقوى وتتمتع بصحة أفضل وإرساء رخاء مطرد من أجل زيادة القدرة على التكيف وتحسين القدرة على مواجهة حالات الطوارئ والنزاعات؛ والأهم من ذلك، تمكين المرأة من تبوء مراكز القيادة في أسرها المعيشية ومجتمعها المحلي.

٣٢ - ويجب، من ثم، أن تواصل البحوث الزراعية تحسين الإنتاجية، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للأطعمة الغنية بالمغذيات، مثل الفواكه والخضروات والبقوليات والمنتجات الحيوانية، ولأنظمة إنتاج أكثر استدامة. والتدخلات الإنتاجية أكثر فعالية عندما تكون مراعية لأدوار الجنسين وتقترن بالتثقيف في مجال التغذية. وإدخال تحسينات على سلاسل الإمداد التقليدية يمكن أن يساعد في الحد من الخسائر وتخفيض الأسعار وزيادة تنوع الخيارات المتاحة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ونمو تجارة التجزئة العصرية وتجهيز الأغذية بالطرق العصرية يمكن أن يسهل استخدام إغناء محتوى الأغذية من أجل مكافحة سوء التغذية، لكن زيادة

توافر السلع المعلبة التي يدخل التصنيع فيها بدرجة عالية يمكن أن تسهم في زيادة الوزن والبدانة[٢٢]. وعلاوة على ذلك، لا تتيح على الدوام سلاسل الإمداد الحديثة إمكانية الاستفادة بسهولة للمزارع الصغيرة التي ينتج الكثير منها معظم الأغذية في البلدان النامية، وقد يكون لهذا الأمر تأثير سلبي في تغذية المزارعين أنفسهم.

جيم - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا

٣٣ - تقود أفريقيا، بدعم من المجتمع الدولي، تنفيذ عدد من البرامج التي تندرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٣، أكد من جديد أعضاء مجموعة البلدان الثمانية، في بيان لوخ إيرن، التزامهم بالاستجابة بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي العالمي المستدام، وسلموا بالدور الحاسم الذي يضطلع به المزارعون من صغار الملاك، ولا سيما النساء. وأكدوا من جديد أيضا التزامهم بالبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا باعتباره الإطار التوجيهي للتحول الزراعي في أفريقيا ورحبوا بإنشاء نظام قوي لتتبع النتائج مندرج في إطار الرصد الخاص بالبرنامج.

٣٥ - وأعلن عن إنشاء التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية في اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١٢ باعتباره وسيلة لزيادة استثمارات القطاع الخاص دعما لخطط الاستثمار القطرية للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. والتحالف الجديد متوائم مع البرنامج ويستخدم نهج منظمة ''زراعة أفريقيا''، الذي يقوم على أساس مبادرة المحفل الاقتصادي العالمي التي ترمي إلى وضع رؤية جديدة للزراعة[٢٣]. ويتمثل الهدف المعلن في إشراك القطاع الخاص عن طريق تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والمزارعين من أجل رفع الإنتاجية، وبالتالي زيادة مداخيل المزارعين الأفريقيين من صغار الملاك.

٣٦ - ويبرز التقرير المرحلي لعام ٢٠١٣ عن التحالف الجديد تنفيذ إصلاحات في مجال السياسات وجهودا ترمي إلى حفز استثمارات القطاع الخاص، بالإضافة إلى بدء العمل بأدوات كفيلة بحشد رأس المال وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا الجديدة وإدارة المخاطر وتحسين التغذية. وتعمل بنن وملاوي ونيجيريا بنشاط في التحالف الجديد ويجري اتخاذ الخطوات الأولية من أجل وضع إطار تعاون جديد مع السنغال.

---

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٣.

(٢٣) انظر: www.weforum.org/issues/agriculture-and-food-security#nva.

٣٧ - وتلقى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، الذي أنشأه المجتمع الدولي في عام ٢٠١٠ لتوجيه الاستثمارات الطويلة الأجل في مجالي الأمن الغذائي والتغذية بطريقة فعالة، تبرعات قدرها ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣ (٩٤٠,٨ مليون دولار لاستثماراته في القطاع العام، و ٣٠٨,٧ ملايين دولار لاستثماراته في القطاع الخاص، ومبلغ قدره ٦٨,٥ مليون دولار لم يخصص بعد).

٣٨ - وخصص البرنامج مبلغ ٦٥٨ مليون دولار للبرامج التي تقودها البلدان في ١٨ بلدا: إثيوبيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وطاجيكستان، وغامبيا، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وليبريا، وملاوي، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، وهايتي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُقفل باب الدعوة الثالثة التي وجهها البرنامج لتقديم مقترحات، حيث قدم ٢٠ بلدا خططا تستلزم مبلغا إجماليا قدره ٧٣٢,٨ مليون دولار.

دال - لجنة الأمن الغذائي العالمي

٣٩ - لجنة الأمن الغذائي العالمي جهاز رئيسي يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي. وفي إطار إصلاح اللجنة في عام ٢٠٠٩، أنشئت أمانة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، وفريق استشاري للجهات المعنية المتعددة، وفريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية من أجل تقييم وتحليل الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية وأسبابها الكامنة؛ وتوفير التحليل والمشورة القائمَين على العلم والمعرفة في ما يتعلق بمسائل محددة ذات صلة بالسياسات، بالاستفادة من البحوث القائمة ذات النوعية العالية، والبيانات والدراسات التقنية؛ وتحديد المسائل الناشئة؛ ومساعدة الأعضاء على ترتيب أولويات العمل في المستقبل في مجالات التركيز الرئيسية وتوجيه الاهتمام إلى هذه المجالات.

٤٠ - واستلم الفريق الرفيع المستوى ولايته من لجنة الأمن الغذائي العالمي وهو مسؤول أمامها. ويُعد تقاريره وتوصياته ومشورته بشكل مستقل عن المواقف الحكومية، من أجل إرشاد المناقشة وإغنائها بالتحليل الشامل والمشورة الشاملة. وللفريق هيكل ذو مستويين: لجنة توجيهية تتألف من ١٥ خبيرا معترفا بهم دوليا في مجموعة متنوعة من الميادين المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وأفرقة مشاريع تعمل تعنى بمشاريع محددة، تختارها وتديرها اللجنة التوجيهية لإعداد تقارير بشأن مسائل محددة.

٤١ - وتشكل المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في

أيار/مايو ٢٠١٢، مرجعا لتحسين إدارة حيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات، وتوفر التوجيه بشأنه في إطار الهدف العام المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتتماشى هذه المبادئ مع الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول حقوق الإنسان وحقوق الحيازة وتستند إليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ما يتعلق بمن يسعون إلى تحسين إدارة الحيازة، تشجع المبادئ التوجيهية على استعراض تلك الصكوك بانتظام في ما يتعلق بالالتزامات الواجبة التطبيق والتعهدات الطوعية الواردة فيها.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، رحّب قادة مجموعة البلدان الثمانية بالمبادئ التوجيهية وتعهدوا بدعم المزيد من الشفافية في المعاملات العقارية، بما في ذلك في المراحل المبكرة، وزيادة القدرة على وضع نظم جيدة لإدارة الأراضي في البلدان النامية. ومن أجل دعم العمليات الإقليمية من قبيل مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي، أعلن هؤلاء القادة عن إقامة شراكات مع بوركينا فاسو (الولايات المتحدة)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وجنوب السودان (الاتحاد الأوروبي)، والسنغال (فرنسا)، وناميبيا (ألمانيا)، والنيجر (الاتحاد الأوروبي)، ونيجيريا (المملكة المتحدة)، للإسراع بتقديم الدعم وتوجيهه إلى البرامج القائمة لإدارة الأراضي جنبا إلى جنب مع المؤسسات التجارية، ولا سيما المزارعون والمجتمع المدني. وسيقدم هذا الدعم بما يتواءم وتلبية احتياجات كل بلد وخطط التنمية الوطنية الخاصة به بهدف تحسين إدارة الأراضي، ولا سيما الشفافية في المعاملات العقارية، بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم إيطاليا واليابان المزيد من الدعم عن طريق منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية في البلدان النامية.

٤٣ - وتقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي، من خلال عملية تشاور شاملة تهدف إلى كفالة الملكية على نطاق واسع، بوضع مجموعة مبادئ لتعزيز الاستثمار المسؤول في مجال الزراعة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وتأخذ هذه المبادئ في الاعتبار الأطر التوجيهية القائمة وتستند إلى المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والمبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وستُعالج المبادئ جميع أنواع الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية، بما في ذلك استثمارات المنتجين من صغار الملاك والاستثمارات التي تتم لصالحهم ومعهم، والاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد ونقل التكنولوجيا. وستشمل أيضا الاستثمارات الخارجية والداخلية، والعامة والخاصة، والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم.

٤٤ - وتأتي هذه العملية في أعقاب المقترحات المتعلقة بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي، وهي تتطور بالتعاون الوثيق مع عملية وضع مبادئ الأعمال المتعلقة بزراعة مستدامة التي يضطلع بها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

رابعا - التقدم المحرز في تنفيذ النهج الثنائي المسار

٤٥ - يمثل إطار العمل الشامل المستكمل لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية نهجا منسقا متَّبعا على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم العمل القطري الذي يهدف إلى توفير سبل عيش ريفية مستدامة وقادرة على التكيف، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي للجميع. وتستند الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام إلى المبادئ العشرة التالية وتسترشد بها:

(أ) اتباع نُهج ثنائية المسار لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛

(ب) ضرورة اتباع نهج شامل؛

(ج) جعل صغار الملاك، ولا سيما النساء، في صميم الإجراءات؛

(د) زيادة التركيز على القدرة على التكيف في سبل عيش الأسر المعيشية؛

(هـ) المزيد من الاستثمارات وتحسين الاستثمار في مجال الأمن الغذائي والتغذوي؛

(و) أهمية انفتاح الأسواق والتجارة وحُسن أدائها؛

(ز) قيمة الشراكات ذات الجهات المعنية المتعددة والشراكات المتعددة القطاعات؛

(ح) الالتزام السياسي المستمر والإدارة الرشيدة؛

(ط) الاستراتيجيات التي تقودها البلدان بدعم إقليمي؛

(ي) المساءلة عن النتائج.

٤٦ - ويتألف النهج الثنائي المسار الشامل للأمن الغذائي والتغذوي من إجراءات مباشرة تهدف للتصدي فورا للجوع لدى أضعف الفئات وإجراءات أطول أجلا لدعم تنمية الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛ وبرامج للتنمية الريفية تهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بطرق منها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي.

٤٧ - ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي تغييرات هيكلية على نطاق النظم الغذائية، من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتشمل الجوانب الرئيسية زيادة الإنتاجية الزراعية، والاستدامة، وتقليل خسائر الأغذية وهدر الغذاء، والتخفيف من أثر الزيادات المفاجئة في أسعار المواد الغذائية وتقلباتها، وتعزيز نظم تناول الأطعمة المغذية وبناء القدرة على مواجهة الصدمات. ويشكل وجود بيئة سياسية مؤاتية للاستثمار المسؤول في تنمية القطاعات الريفية، بما في ذلك أسواق المواد الغذائية وسلاسل الإمدادات الغذائية، أمرا أساسيا لإحراز تقدم. وتكتسي نظم الحماية الاجتماعية أيضا أهمية حاسمة.

ألف - التدابير الأمنية القصيرة الأجل

٤٨ - تشكل الحماية الاجتماعية عنصرا هاما في الكثير من الاستراتيجيات الوطنية الرامية للحد من سوء التغذية. ويشمل ذلك برامج محددة تهدف إلى تلبية الاحتياجات التغذوية للنساء اللاتي هن في سن الإنجاب، والنساء الحوامل، والأمهات المرضعات. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر بشكل متزايد إلى تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك مبادرات توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز النمو والاستثمار. ويجرى الترويج لبرامج للحماية الاجتماعية المتكاملة تشمل أهدافا معلنة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في بلدان من قبيل إثيوبيا والبرازيل وكولومبيا وكينيا والمكسيك، غير أن أثرها على التغذية لا يكون واضحا بشكل مباشر دائما.

٤٩ - وتبين التحويلات النقدية المشروطة أن تحقيق آثار إيجابية متعلقة بالتغذية يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد. ومن أمثلة ذلك البرامج التي تعزز الرعاية الصحية والتعليم وتمكين المرأة. وثبت أيضا أن للتحويلات النقدية غير المشروطة تأثير إيجابي في الحد من تأخر النمو لدى الأطفال في بعض البلدان، من قبيل إكوادور وجنوب أفريقيا. وتبين البحوث أن برامج شبكات الأمان في حاجة إلى الجمع بين نُهُج مختلفة (مثلا الأموال النقدية بالإضافة إلى الغذاء) للاستجابة لمختلف الظروف (على سبيل المثال القدرة على توفير الإمدادات الغذائية المحلي)[٢٤]. ومن خلال مركز الامتياز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، عرضت البرازيل تجربتها الناجحة المتعلقة بالقضاء على الفقر في تحسين برامج الوجبات المدرسية على الصعيد الوطني، والزراعة الأسرية، وتوزيع الأغذية.

(٢٤) انظر فريق الدعم التقني التابع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، *Issue Brief on Food Security and Nutrition*.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، وزع برنامج الأغذية العالمي ٣,٥ ملايين طن من الأغذية، مساعدا بذلك أكثر من ٩٧,٢ مليون شخص في ٨٠ بلدا، ومتصديا لأزمات الجوع في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار واليمن، ومنطقة الساحل.

٥١ - ويعمل النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة باستمرار على رصد توقعات المحاصيل وحالة الأمن الغذائي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، ويصدر إنذارات بشأن حالات الشدة والطوارئ الغذائية الوشيكة. ويحتفظ بقاعدة بيانات فريدة بشأن جميع جوانب العرض والطلب على الأغذية لكل بلد ويهدف إلى أن يقدم بانتظام أحدث المعلومات إلى جهات صنع السياسات والمجتمع الدولي، حتى يتسنى التخطيط لتدخلات في الوقت المناسب وتجنب المعاناة.

٥٢ - ويهدف التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل إلى زيادة قدرة الفئات الضعيفة من سكان منطقة الساحل على التكيف عن طريق زيادة أوجه التآزر بين الإجراءات المتخذة في حالات الطوارئ والاستراتيجيات الطويلة الأجل الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لأزمات الغذاء، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.

باء - كفالة الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الأجل الطويل

٥٣ - ثمة جهود دولية وإقليمية ووطنية جارية من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما صغار المنتجين فيها، على تحسين إنتاج المحاصيل الغذائية وإنتاجيتها ونوعيتها التغذوية، والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية التي تجري في مرحلة ما قبل الحصاد وما بعد الحصاد.

٥٤ - ويجب أن تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتضطلع المرأة بأدوار متعددة في كفالة الإقرار بأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية الكافية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين تشكل عاملا رئيسيا من العوامل التي تقوض التقدم المحرز. ولا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة في ما يتعلق بالعديد من الأصول والمدخلات والخدمات. ومن الضروري تزويد المرأة على قدم المساواة مع الرجل بإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية، وفرص الدخل، والتعليم، وخدمات الائتمان، والحماية الاجتماعية، لضمان التأثير بصورة إيجابية على الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

٥٥ - وتُحث الحكومات على الاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي لهن ولأسرهن، والتشجيع على توفير مستويات معيشة ملائمة لهن، وتهيئة ظروف عمل لائقة وإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ومن الضروري إحراز تقدم مستمر في نمو التعاونيات الزراعية من خلال تسهيل الحصول على التمويل الميسور واعتماد تقنيات الإنتاج المستدامة، والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية وفي نظم الري وتعزيز آليات التسويق ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

٥٦ - ويجب أن يستند التكثيف الزراعي المستدام إلى مجموعة متنوعة من التقنيات المعروفة على نطاق واسع، ولكنها لا تُمارس بأكملها على نطاق واسع، بما في ذلك الحراثة من أجل الحفاظ على التربة، واستخدام الأسمدة العضوية، ومكافحة الآفات بالسبل الطبيعية، واستخدام أنواع البذور التقليدية والمحسنة وتبادلها، والإدارة المتكاملة للتربة والمياه والنباتات، وتناوب المحاصيل وتعدد المحاصيل المزروعة، بما في ذلك مع نظم الحراجة الزراعية. وثمة جانب إيجابي هو أن هذه التقنيات عموما تستند إلى معارف متاحة في المجال العام، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات الزراعية والرعوية الأخرى. وتبادل المعارف، لا سيما بين المزارعين، حيوي من أجل تعميمها على نطاق واسع.

٥٧ - وتتطلب التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، أن تتخذ الدول إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية للارتفاع المفرط في مستوى الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية أكثر من غيرها. وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٢١، سنة ٢٠١٣ لتكون السنة الدولية لنبات الكينوا، وشجعت جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى على الاستفادة من الأنشطة التي يضطلع بها في إطار السنة باعتبارها وسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز والشعوب الأصلية الأخرى والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية والقضاء على الفقر والتوعية بإسهام تلك المعارف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وعلى تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الأنشطة خلال السنة، على النحو المبين في الخطة الرئيسية للأنشطة (A/67/553، التذييل).

٥٨ - وقد ركزت السنة الدولية للكينوا الانتباه العالمي على التنوع البيولوجي والقيمة التغذوية لنبات الكينوا، وأدت إلى زيادة تسليط الأضواء على إمكانيته في الإسهام في الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في البلدان التي ليس لدى سكانها إمكانية الحصول على مصادر أخرى للبروتين أو التي ظروف الإنتاج فيها تعاني من قيود. ونبات الكينوا هو النبات الغذائي الوحيد

الذي يتضمن جميع الأحماض الأمينية والفيتامينات الأساسية والعناصر النـزرة، وبالتـالي يمكـن أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الفقر. ولدى هـذا النبـات قدرة غير عادية على التكيف مع مختلف أنواع التربة الزراعية والإيكولوجية، وهو أيضا محصول يتسم بقلة احتياجه للمياه وقدرته على التحمل ومقاومته لنقص رطوبة التربة.

٥٩ - والأطـر التقنيـة وأطـر الـسياسات العامـة المتعلقـة بالمحافظـة علـى تنـوع نبـات الكينـوا واستخدامه المستدام في جميع أنحاء العالم، والشراكات الرامية إلى النهوض بزراعة الكينوا والجهود الرامية إلى الاعتراف بمساهمة الشعوب الأصلية لمنطقة الأنديز، تعمل على توسيع نطاق الوعي العالمي بأهمية إيجاد نظم إنتاج مستدامة (المرجع نفسه، الصفحة ٨).

٦٠ - وقد نوقش أثر الوقود الأحيائي في عدة منتديات وهو مدرج في جدول أعمال الدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويرى مؤيدو الوقود الأحيائي أنه يشكل أداة حاسمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ. أما منتقدو الوقود الأحيائي فيقولون إن استخدام المحاصيل الغذائية من قبيل الذرة وفول الصويا لإنتاج الوقود وليس الغذاء يزيد من أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي ويسهم في الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

٦١ - والممارسات الزراعية المراعية للمناخ الرامية إلى بناء قدرة الفئات الضعيفة والنظم الغذائية على التكيف، بوسائل منها الحراجة الزراعية، والزراعة الحافظة للموارد، وخطط إدارة المياه، والبذور المقاومة للجفاف والفيضانات، والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر إيجابي على نطاق أوسع، مع التركيز على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره باعتبارهما شاغلين وهدفين رئيسيين لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين.

٦٢ - ومسألة الحد من الخسائر والهدر أحد الأهداف الخمسة في مبادرة تحدي القضاء على الجوع. فرغم إنتاج قدر من الغذاء على الصعيد العالمي أكثر مما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية للجميع، تضيع وتهدر كميات هائلة من الأغذية في عملية الإنتاج وفي مرحلة الاستهلاك. وهاتان مشكلتان اتفق المجتمع الدولي على السعي إلى معالجتهما بمزيد من الدقة - المشكلة الأولى من خلال تحسين مناولة المحاصيل وتخزينها بعد الحصاد في البلدان النامية، والأخيرة غالبا من خلال تغيير أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن أن يؤدي إلى حد كبير القضاء على الخسائر والهدر، أو تقليلهما بشكل كبير، إلى زيادة الإمدادات الغذائية المتاحة، بما يساعد على الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تغذية بليوني شخص إضافيين في العقود المقبلة دون استمرار إزالة الغابات وتدهور الأراضي.

٦٣ - وتطمح العديد من البلدان إلى إرساء أنماط بديلة لإنتاج واستهلاك الغذاء تكون مستندة إلى الأبعاد الثلاثة للاستدامة، مع وضع أهداف طموحة للحد من الخسائر أو الهدر في مرحلة ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى استخدام آليات بديلة لإدارة النظم الزراعية والنظم التغذوية والغذائية، وهي ذات أهمية شاملة وإن اختلفت درجة أهميتها. وقد حظي هذا النهج التحويلي بالتأييد خلال مناسبة رفيعة المستوى للمشاورة المواضيعية العالمية المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أجرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعُقدت في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠١٣[٢٥].

٦٤ - ولوحظ أيضا إحراز تقدم من خلال مبادرة ''التفكير - الأكل - التوفير: تخفيف الأثر'' التي تهدف إلى الحد من هدر الطعام وخسائره وتدعمها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن جهات أخرى. وفي عام ٢٠١٣، حفز يوم البيئة العالمي الناس على توفير الغذاء من خلال مناسبات نُظمت في أكثر من ١٥٠ بلدا.

٦٥ - ويُترك القرار للمستهلكين في نهاية المطاف لتحديد ما يأكلونه، وبالتالي ما ينتجه النظام الغذائي. غير أن بإمكان الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني كافة مساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات أفضل لصحتهم، والحد من الهدر والإسهام في الاستخدام المستدام للموارد عن طريق توفير معلومات واضحة ودقيقة، وكفالة إمكانية الحصول على أطعمة متنوعة ومغذية.

٦٦ - ويلزم تحسين إدارة النظم الغذائية على جميع المستويات، وتيسيرها عن طريق دعم سياسي رفيع المستوى، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة، ودعم السياسات القائمة على الأدلة وتعزيز التنسيق والتعاون الفعالين عن طريق إجراءات متكاملة شاملة لعدة قطاعات.

خامسا - التقدم المحرز في ضمان وسائل التنفيذ

٦٧ - يشكل الأمن الغذائي والتغذية تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية. وأي خطط للتصدي للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يجب وضعها وتصميمها وتولِّي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية كافة على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء. ويجب على الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إعطاء أولوية عليا للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية.

(٢٥) انظر: www.worldwewant2015.org/food2015.

٦٨ - وقد جرى التركيز على الجوع والأمن الغذائي في اجتماعات رفيعة المستوى عقدت في عام ٢٠١٣ في أديس أبابا وباريس وبروكسل ودبلن ولندن ومدريد وواشنطن العاصمة. وتعهدت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك الاجتماعات بالوفاء بالتزامات محددة من أجل القضاء على الجوع، حيث تجاوزت التبرعات المعلنة مبلغ ٢٥ بليون دولار في المناسبة الرفيعة المستوى المسماة ''التغذية من أجل النمو'' المعقودة في لندن قبل اجتماع مجموعة الثمانية. وجددت مجموعة الثمانية، في بيان لوخ إيرن، دعم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الرامي إلى تمويل أنشطة التنمية الزراعية القطرية، ولا سيما تلك التي تحقق نتائج إيجابية في مجال التغذية، وتحقيق الاستفادة من زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لصالح صغار المزارعين والأعمال التجارية الزراعية في البلدان المنخفضة الدخل.

٦٩ - والتعاون الدولي أساسي في تبادل المعرفة والخبرة والابتكار وبناء القدرات والتمويل وإدارة الأسواق والموارد المشتركة بصورة شاملة للجميع ومنصفة. وعلى جميع الصعد، من الضروري إقامة شراكات متعددة الجهات المعنية، تضم المجموعة الكاملة للجهات الفاعلة، ولا سيما صغار المنتجين ومنظماتهم، من أجل معالجة الأولويات المشتركة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وهذا يتطلب بذل جهود متضافرة بروح من الشراكة، مدعومة بمبادئ الإنصاف والشمول والاستدامة والمساواة، وقائمة على أساس الإدارة السليمة والمساءلة المتبادلة. ومن الضروري أن يعزز الاستثمار العام والخاص في النظم الغذائية قدرة المنتجين الصغار على الاستثمار، ويُحسِّن سبل حصولهم على الموارد المالية والإنتاجية ويُيسر وصولهم إلى الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة.

٧٠ - ورغم الاتفاق على نطاق واسع على أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويدعم تحقيق أهداف الأمن الغذائي، فعلى ما يبدو أن اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح بعيد المنال في المستقبل القريب. وتمشيا مع ولاية المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية وفي الفترة المؤدية إلى المؤتمر التاسع، المقرر عقده في بالي بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تنكبُّ الدول الأعضاء على السير قدما بالمفاوضات في المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها قبل الاختتام الكامل للجولة. وفي هذا السياق، أسفر مقترح بشأن المخزون الغذائي والمعونة الغذائية مقدم من مجموعة البلدان النامية الـ ٣٣ عن مناقشات مثمرة في فريق التفاوض المعني بالزراعة قبل انعقاد المؤتمر المقبل.

٧١ - وأخذت في الظهور بعض عناصر التقارب المحتمل في الآراء. غير أنه، ما زالت ثمة خلافات كبيرة بشأن بعض المسائل الأساسية، ومع أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الأمن الغذائي، فإن العقبات الرئيسية تتحور حول الأحكام التي من شأنها أن تتيح لحكومات البلدان النامية شراء الأغذية بالأسعار التي تحددها، بهدف تخزينها لأغراض تحقيق الأمن الغذائي أو توزيعها في إطار المعونة الغذائية دون الاضطرار إلى اعتبارها دعما مشوِّها للتجارة، وهو ما يخضع لقيود. وتشكك بلدان أخرى في مدى تسبب ذلك في مشكلة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ويركز مقترحان إضافيان مقدمان من مجموعة العشرين للبلدان النامية على (أ) إدارة حصص التعريفات؛ و (ب) إعانات التصدير وما يتصل بها من مسائل مجمعة في إطار ''منافسة الصادرات''، وينصان على خطوة أولى نحو القضاء على إعانات التصدير وضبط ائتمانات التصدير من أجل الحد من فرص استفادتها من الإعانات[٢٦].

سادسا- سبل المضي قدما

ألف - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٢ - مع تكثيف الجهود في السنة المقبلة سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، من الضروري أن يستهدف الدعم المقدم للبلدان النامية التي ما زالت متخلفة عن الركب الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية، وتحديد أوجه الترابط بين أبعاد الزراعة المستدامة وزيادة الإنتاجية، والمساواة بين الجنسين، والفقر، والبطالة، والهياكل الأساسية، والصحة والرفاه، والإدارة السليمة، والإرادة السياسية التي تقود عملية التنمية. وفي الواقع، توجد أوجه ترابط قوية بين الأمن الغذائي والعديد من الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الغايات المتعلقة بصحة الأم والطفل، والتعليم، والمسائل الجنسانية والفقر. وستشكل المناسبة الخاصة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي ستعقد خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فرصة للدعوة إلى التعجيل بإحراز تقدم بشأن الأهداف وكفالة التماس مزيد من الالتزامات في ما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى الإسراع بتحقيق تلك الأهداف.

باء - أهداف التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

٧٣ - تناولت بنشاط المناقشات التي دارت خلال الدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٣ المسائل المتمحورة حول الأمن

(٢٦) انظر: www.wto.org/english/news_e/news13_e/agng_23may13_e.htm.

الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة واعترفت بأوجه الترابط الكامنة مع مسائل القضاء على الفقر والأمن المائي والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، بالإضافة إلى العديد من المجالات الأخرى التي ستجمَّع في نهاية المطاف في تقرير سردي وستدرج ضمن أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المرتبطة بها.

٧٤ - وخلال هذا الاجتماع، رحب عدد من الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية بتحدي القضاء على الجوع وأعربت عن تأييدها لرؤية يكون العالم فيها خاليا من الجوع وسوء التغذية بجميع أشكالها، ولا سيما وقف النمو لدى الأطفال، وتكون فيها الزراعة والنظم الغذائية مستدامة وتسهم في القضاء على الفقر في الريف من خلال إدماج صغار المزارعين والعمال الريفيين ومن لا أرض لهم، نساء ورجالا.

٧٥ - وأيد الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشكل عام ضرورة اتباع نهج كلي ومتكامل وشامل للجميع في تناول التنمية المستدامة يُعزز الزراعة والنظم الغذائية المستدامة. والسؤال المطروح هو كيفية تصور هدف يمكن تحقيقه في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة ضمن أهداف التنمية المستدامة، ويكون مقتضبا وذا طابع عالمي وقابل للتطبيق على الصعيد الوطني، وهو أمر يتطلب رؤية كلية للتحديات الماثلة.

٧٦ - وهناك توافق آراء ناشئ داخل المجتمع الدولي على أنه يلزم اتخاذ إجراءات على صعيد أبعاد متعددة من أجل ضمان الأمن الغذائي. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات لضمان توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستقراره واستهلاكه واستخدامه[٢٧]؛ وتحسين الصحة والنظافة الصحية؛ والاعتراف بالصلات الحيوية القائمة بين الأمن الغذائي والمياه والطاقة وتغير المناخ؛ والاستثمار في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. والتصدي لهذه الأبعاد بشكل شامل أساسي للتأكد من معالجة الصلات القائمة بين الأمن الغذائي والتغذية ومختلف أجزاء الخطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن معالجة هذه التعددية في الأبعاد والروابط بوضع هدف عام للتنمية المستدامة، وبتحديد الغايات ضمن الأهداف ذات الصلة، وبإدراج مؤشرات مراعية للتغذية تتعلق بمختلف الأهداف، وبتعزيز نهج واستراتيجيات مراعية للتغذية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٧ - وتشير تعددية الأبعاد والتعقد إلى ضرورة تحديد نتائج الأمن الغذائي والتغذية وعواملهما التمكينية (أي الروابط مع الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية، والروابط الريفية - الحضرية، والهياكل الأساسية، والتعليم، والمياه، والصحة، والعمل اللائق، والحماية

(٢٧) يُعرَّف الاستخدام عادة بأنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من مختلف العناصر المغذية الموجودة في الطعام.

الاجتماعية، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين). وهما يشيران أيضا إلى ضرورة الترويج لمفهوم كلي لنظم الأغذية، يشمل جميع الأنشطة ذات الصلة بالغذاء (إنتاج الأغذية وتخزينها وتجهيزها وتعبئتها والاتجار بها واستهلاكها)، والاعتراف بالتحديات التي تواجه مختلف النظم الغذائية في البيئة العالمية الحالية. وسيتطلب هذا النهج أيضا تحسين الآليات من أجل بذل العناية الواجبة وبذل جهود كبيرة من أجل تنسيق ورصد أثر العديد من المبادرات الجديدة.

٧٨ - وقد يشمل أحد الأهداف الممكنة في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال الزراعة والنظم الغذائية المستدامة غايات تتمثل في التقليل إلى أدنى حد من فضلات الطعام وخسائر ما بعد الحصاد؛ وزيادة إنتاجية ودخل صغار الملاك والمزارعات؛ وتحقيق تحول نحو الزراعة المستدامة؛ والقضاء على سوء التغذية وكفالة الحق في الغذاء[٢٨].

جيم - التنمية الزراعية والأمن الغذائي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٧٩ - أشار التقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يمكن أن ينظر في هدف يتمثل في كفالة الأمن الغذائي والتغذية الجيدة. وقد يشمل هذا الهدف غايات تتمثل في القضاء على الجوع وحماية حق كل فرد في الحصول على الطعام الكافي والمأمون والميسور التكلفة والمغذي؛ والحد من وقف النمو والهزال وفقر الدم لدى جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية مع التركيز على زيادة غلات صغار الملاك وضمان سبل الحصول على وسائل الري بصورة مستدامة؛ واعتماد ممارسات مستدامة في مجالات الزراعة، والمحيطات، والمياه العذبة ومصائد الأسماك وإعادة تكوين أرصدة سمكية معينة إلى مستويات مستدامة؛ والحد من خسائر ما بعد الحصاد وفضلات الطعام (A/67/890، المرفق).

٨٠ - وكجزء من عملية المشاورات لما بعد عام ٢٠١٥، بدأ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة مشاورة مواضيعية عالمية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية، بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية وبمساهمة مجموعة واسعة النطاق من الوكالات والشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبدأت عملية التشاور، التي استضافتها حكومتا إسبانيا وكولومبيا، بمناقشات على شبكة الإنترنت استضافها المنتدى

(٢٨) انظر الموجز الذي أعده الرئيس المشارك للدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أيار/مايو ٢٠١٣. وهو متاح على الموقع التالي: http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1630.

العالمي للأمن الغذائي والتغذية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ثم عقدت مشاورات غير رسمية مع الجهات المعنية في لجنة الأمن الغذائي العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٣، واختتمت بالمشاورة الرفيعة المستوى المعقودة في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٨١ - وأسفرت هذه المشاورات الرفيعة المستوى عن رؤية عالمية ووضع لبنات للقضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، يسترشد بها إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالاستفادة من المدخلات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن عملية التشاور وحشد الالتزام السياسي والاستراتيجي من المشاركين من أجل دعم هذه الرؤية، وزيادة الوعي على الصعيد العالمي والأخذ بزمام المبادرة في ما يتعلق بقضايا الجوع والأمن الغذائي والتغذية في المفاوضات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥[٢٩].

٨٢ - وللقضاء على الجوع وسوء التغذية، سيكون من المهم إعطاء الأولوية لزيادة القدرة على التكيف في الزراعة والنظم الغذائية من خلال بناء نظم إيكولوجية صحية وديناميةأقدر على التكيف مع تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة والأمراض الناشئة والتحولات في الأنماط السكانية والصدمات والاختلالات الاقتصادية والتصدي لها. ويتوقف مدى استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي على المستويات الأولية للتفاوت، وعلى مدى ما يولده النمو من فرص العمل للفقراء، وعلى القطاع الاقتصادي الذي يحدث فيه النمو. وسيكون النمو الزراعي الذي يقوده صغار الملاك، ولا سيما النساء، أكثر فعالية في الحد من الفقر المدقع والجوع عندما يزيد من عائدات العمل ويولِّد فرص العمل لسكان الريف الذين يعيشون في فقر[٣٠].

٨٣ - ولتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي على نحو مستدام، ينبغي لجميع الأشخاص أن يوجهوا جهودهم نحو الاستثمار في العناصر الحيوية التالية إذا توافرت لديهم القدرة على ذلك: النساء والرجال من صغار المنتجين ومنظماتهم، وصيادو الأسماك، ومربو الماشية، ومستخدمو الغابات، والعمال الريفيون، ومباشرو الأعمال الحرة الريفيون والشعوب الأصلية، الذين سترتكز عليهم درجة نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

---

(٢٩) انظر: www.worldwewant2015.org/food2015.

(٣٠) منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ”حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢“.